كلمة ونص

العجز المقلق..!!

هني الحمدان

من يستعرض أرقام الموازنة العامة وما تضمنته من مؤشرات لا يشعر بذاك التغيير الكبير، فالأرقام متقاربة من مؤشرات الموازنة الماضية...
لا نجد أي تغيير في أرقام عجز الموازنة رغم كل تغيرات الدعم ورفع بعض الخدمات لمصلحة الموازنة، هذه التي توصف بكونها الكابوس المرهق للعباد، والعائق الذي يحد ويشوه من عمليات التنمية، ويمتص ثمار أي نمو إذا كان بمقدوره التطور...
وفي لغة الأرقام... نجد أن زيادة العجز المقدر في الموازنة العامة لعام ٢٠١٦ بمقدار ٦٠ مليار ليرة سورية، أي بنسبة أكثر من ١٠ ٪ عن مقدار العجز في موازنة عام ٢٠١٥...
قد يكون للجهات المختصة مبرراتها وأسبابها المقنعة، ونحن هنا لسنا في محل التشكيك إنما الإشارة إلى مسألة مهمة: كيفية المحافظة على حدود آمنة بعيدة عن مستويات العجز الدائم من موازنة لأخرى..!
وفي نظرة سريعة.. نلحظ أن العجز إلى ارتفاع ولا يتراجع أبدا، وهذا مؤشر في «اللغة المالية» محل قلق، كما أنه يشير إلى عدم صوابية الإجراءات وربما قصورها من جانب جهاتنا عبر آليات سياساتها الاقتصادية، تلك الآليات القاصرة عن ضبط إيقاع العجز...!!
بصراحة أكثر، أن زيادة العجز لا تنسجم ولا تتوافق ومحل استغراب حتى.. إذا تعمقنا بالإجراءات التي اتخذت خلال الآونة الأخيرة، والتي كانت جيوب المواطنين تكتوي من لظى نيرانها، وفوق ذلك لم تصل بنا تلك الإجراءات لتخفيف عناء زيادة العجز..!
زادت معظم أسعار المحروقات والطاقة والخدمات، ووصلنا إلى عتبة رفع الدعم عن جميع المشتقات وبعض المواد الغذائية، وتعددت مطارح المالية الضريبية، وتفاقمت الفاتورة الاستهلاكية لدرجات مقلقة، ولم يعد أي شيء أو أي سلعة إلا تضاعف سعرها عشرات المرات..!
كل ذلك ونفاجأ بأرقام زيادة العجز بالموازنة... ما الذي إذاً يخفضه إلى المستويات الآمنة اقتصاديا..؟!!
نقول للأسف: رغم كل ما اعترى المواطن من منغصات معيشية، ناهيك عن العوامل الايجابية التي تأتت بسبب رفع بعض الدعم عن بعض المواد والخدمات، كلها جميعاً لم تصب في خانة خفض عجز الموازنة...!

٥١٠ ملايين ديون المصرف الصناعي قيد التسوية والملاحقة القضائية في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

باتت القروض المتعثرة المعرقل الأكبر أمام المقترضين من صناعيي السويداء وتجارها حيث قام أصحاب القروض برفع العديد من المقترحات والتوصيات إلى اتحاد غرف التجارة السورية لإصدار مرسوم إعفاء خاص بالقروض الصناعية والتجارية على أن يتضمن المرسوم إعادة جدولة القروض المتعثرة قضائياً لمدد زمنية تتراوح بين ١٠-١٥ سنة بالفائدة العقدية المتفق عليها سابقاً أو تخفيضها إذا أمكن ذلك والإعفاء من غرامات وفوائد التأخير ومن الفائدة العقدية واعتبار غرامات وفوائد التأخير والفوائد العقدية المسددة سابقاً هي تسديد من أصل مبلغ القرض.
كما اقترح أصحاب القروض جدولة ديون مديريات المالية والتأمينات الاجتماعية المترتبة على الصناعيين والتجار أصحاب القروض المتعثرة لمدة خمس سنوات على الأقل مع الإعفاء من غرامات التأخير لكي يتسنى لهم الصمود وإعادة عجلة العمل في منشأتهم.
وأشار مدير المصرف الصناعي خلدون مسعود إلى أن ديون المصرف الصناعي قيد التسوية والملاحقة القضائية المترتبة على التجار والصناعيين وغيرهم في السويداء تجاوزت ٥١٠ ملايين ل.س لافتاً إلى أن كتلة التحصيل وصلت إلى ١٦٠ مليوناً حيث بلغت قيمة التسديدات على الملاحقة القانونية ٥٨ مليوناً أما التسديد على النظامي فوصل إلى ١٠٢ مليون.
كما طالب مسعود المعنيين بتوجيه دائرة التنفيذ المدني في السويداء لتسهيل العمل مع موظفي المصرف الصناعي بما يخص أضابير المصرف المقدمة إلى الملاحقة القضائية من أجل تحصيل أموال المصرف علماً أنه لا يوجد سوى موظف واحد في دائرة التنفيذ المدني في السويداء وهو المسؤول الوحيد عن أضابير المصارف. مشيراً إلى العديد من الصعوبات التي تواجه عمل المصرف أهمها عدم وجود ربط تقني مع الإدارة العامة وباقي الفروع في المحافظات إضافة إلى كثرة أعطال السيارة المخصصة للمصرف وارتفاع نفقات صيانتها وإصلاحها والتي تتم على نفقة مدير المصرف وبالتالي تعيق عملية نقل الأموال من المصرف وإليه، كما تعرض الأموال وناقليها للخطر لافتاً إلى أن إجمالي ودائع المصرف منذ بداية العام الحالي بلغت ٥٠٧ ملايين ل. س.

الظلام يرفع أسعار الفروج!!

اللاذقية – عبير سمير محمود

لم يعد المواطن السوري من ذوي الدخل المحدود يشتري أي شيء «كاملاً» فمع اعتياده على شراء الخضر بالحبة بدل الكيلو، واستغنائه عن شراء البيض بالصحن الذي يقترب سعره من ٧٠٠ ليرة سورية، ليشتريه بالعدد، يُجبر هذا المواطن اليوم على شراء الفروج بالقطع، بعد ارتفاع سعر الكيلو منه إلى ٤٣٠ ليرة كما تذكر إحدى السيدات لـ«الوطن» مضيفة: «عم أشتري قطعة سفن صغيرة مشان حطها بطبخة الملوخية وطعميها لأولادي لأن صارت بتكلف أكتر من ٢٠٠٠ ليرة ودون فروج كامل! هيك بتعطي نكهة عالأقل بعد ما صرنا مجبورين نعمل تقنين بأكل اللحوم بشكل عام».
وبالنسبة لارتفاع أسعار البيض والفروج يتحدث مدير منشأة الدواجن باللاذقية باسم حسن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن السبب يعود لارتفاع أسعار كافة مستلزمات الإنتاج، مبيناً: أن غلاء مكونات الإنتاج وأهمها المواد العلفية التي تضاعف سعرها ١٠ مرات عما قبل الأزمة، بالإضافة للزيادة الكبيرة باستهلاك المنشأة للمازوت فتصرف يومياً مبلغ ٦٠٠ ألف ليرة لتوليد الكهرباء خلال فترات التقنين لكونها ٤ ساعات قطع مقابل ساعتي توليد فقط على مدار اليوم.
مشيراً إلى أن سعر كيلو الفروج يباع ضمن التكلفة بـ٤٣٠ ليرة، في حين تخسر المؤسسة ليرتين تقريباً بسعر البيضة، فتكلفتها ٢٤ ليرة وتباع بـ٢٢ ليرة و٢٠ قرشاً وسعر الصحن البيض بـ٦٦٥ ليرة تقريباً، علماً أن المؤسسة عملت على زيادة الإنتاج بإدخال قطعان وحظائر جديدة خلال الربع الثالث من العام الحالي ليتجاوز ١٠٠٪ من المخطط الإنتاجي خلال الفترة المقبلة. ليكشف حسن عن خلاصة أعمال المنشأة خلال الربع الثالث بالمجمل من عام ٢٠١٥ بإنتاجها ٢١ مليوناً ونصف المليون بيضة مائدة – ٣٠ طن فروج لحم، في حين بلغ إجمالي المبيعات ٣٤٥ مليون ليرة سورية خلال المدة نفسها.
كما أشار مدير دواجن اللاذقية إلى تسويق كامل الإنتاج لمؤسسات القطاع العام وصالات البيع التابعة للمؤسسة لتباع بشكل مباشر للمواطن.

ضبط بيك آب محمل بذخيرة في حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

ضبطت دورية من أمانة جمارك إدلب العاملة في حماة، سيارة بيك آب صينية منزوعة اللوحات، قادمة من منطقة حمص باتجاه حماة، محملة بكمية من الذخيرة والقنابل الهجومية، وذلك على الطريق العام حمص– حماة.
وأكد رئيس ضابطة جمارك إدلب العقيد سامي نعمان لـ«الوطن»، أن الذخيرة المضبوطة شملت ٤٦٠٠ طلقة بندقية روسية حربية، و٢٦٥٠ طلقة رشاش بي كي سي، و٣ قنابل هجومية.
وقد أطلق سائق البيك آب المسلح بقنابل إضافة إلى بندقية حربية، النار على الدورية وقفز من سيارته التي وجهها باتجاه سيارة الدورية لتصدمها ولاذ بالفرار.
وقال العقيد سامي: نتابع مع الجهات المعنية التوصل إلى السائق الفار من خلال معطيات السيارة.

ثغرات تعطل سرعة التقاضي

محفوض لـ«الوطن»: لابد من وجود قضاة أكفياء للبت بالدعاوى المنظورة أمامهم

محمد منار حميجو

أكد رئيس لجنة جمع الأدلة للجرائم المرتكبة في سورية مستشار وزير العدل نائل محفوض أن هناك الكثير من الثغرات في القوانين الحالية تعطل سرعة عملية التقاضي والتي تسعى وزارة العدل إلى تحقيقها، موضحاً أن القاضي حتى يستطيع أن يفسر هذه القوانين ويطبقها فإنه يحتاج إلى فترة طويلة من الزمن وبذلك لا تحقق غاية السرعة في البت بالدعاوى المنظورة أمامه.
وفي تصريح هو الأول له لـ«الوطن» دعا محفوض إلى وضع قوانين حديثة تلغي الثغرات الموجودة في القوانين الحالية والتي تعطي للقاضي الفرصة والإمكانية للبت في الدعاوى بأسرع وقت ممكن وتحقق العدالة.
وقال محفوض: إنه لابد أن يوجد قضاة أكفياء للبت بالدعاوى المنظورة أمامه، معتبراً أن القاضي الكفء يسيطر على الدعاوى بشكل كبير ولا يسمح لأي شخص مهما كان سواء كان محامياً أم متقاضياً أن يتلاعب بالدعوى مشيراً إلى أن هذا لا يعني أنه لا يوجد لدينا قضاة أكفياء إلا أنه لابد أن يقترن وجود القاضي الكفء بالنص التشريعي الصحيح حتى نصل إلى الغاية التي نسعى لها جميعاً وهي تحقيق سرعة التقاضي في القضاء وبذلك نقضي على الروتين القضائي بشكل كامل.
ورأى محفوض أن الحضارة الحديثة المزيفة والركض للحصول على المال بأي طريقة كانت سواء مشروعة أم غير مشروعة جعلا من القيم الأخلاقية متدنية ومن هذا المنطلق لابد من العمل على تأهيل كادر قضائي متمكن والاستفادة من الخبرات القضائية الكبيرة الموجودة حالياً مضيفاً حتى تحقيق هذه الغاية لا بد من ملء هذه الفترة بالنصوص القضائية الحديثة ريثما نصل إلى المستوى الذي نريده.
وبين محفوض أنه يوجد في سورية قضاة أكفياء إلا أن هذا لابد أن يقترن بالنصوص الصحيحة مشيراً إلى أن القضاء هو المعيار الحقيقي لاستقرار المجتمع فإذا كان القضاء بخير فالمجتمع بخير وهذا يتطلب الاهتمام الكبير في تطوير عملية التقاضي وإيجاد آليات سريعة لتحقيق الغاية إضافة إلى النظر بالقوانين والتشريعات القديمة التي أصبحت غير ملائمة في المرحلة الراهنة.
وأكد حقوقيون أن الجسم القضائي يعاني بطئاً في الكثير من الدعاوى المنظورة أمامه وخاصة ما يتعلق بالتبليغات وهذا يتطلب إعادة تعديل قانون أصول المحاكمات سواء المدنية أو الجزائية لتسريع عملية التقاضي وتعزيز ثقة المواطن بالمؤسسة القضائية، كاشفين أن هناك عدداً لا بأس به من الدعاوى تستغرق سنوات حتى يتم البت بها وبالتالي يؤدي ذلك إلى تضييع الحقوق.
وكانت الحكومة أقرت في ٢٠١٢ تقريراً للإصلاح القضائي الموضوع من اللجنة التي شكلتها لوضعه برئاسة وزير العدل الحالي نجم حمد الأحمد والذي نص على ضرورة تسريع عملية التقاضي بين المتقاضين لتعزيز ثقة المواطن بالمؤسسة القضائية إضافة إلى الكثير من المقترحات الذي تضمنه التقرير لتحسين واقع القضاء.
كما شكلت وزارة العدل في العام ذاته لجنتين لتعديل قانوني أصول المحاكمات الجزائية والمدنية وحتى تاريخ إعداد الخبر لم يرفع المشروعان إلى الحكومة لمناقشته.

إنهاء تكليف مدير تربية درعا

والمدير الجديد يتخذ إجراءات احترازية لمنع الفساد

درعا- الوطن

أصدر الدكتور هزوان الوز وزير التربية القرار ٩٤٣/٤٥٠٦ القاضي بتكليف المدير المساعد لشؤون الثانوي أحمد محمد القادري العامل من الفئة الأولى لدى مديرية التربية بمحافظة درعا بمهمة تسيير أمور المديرية، وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح القادري أنه فور تسلمه لمهام عمله اتخذ جملة من الإجراءات الاحترازية لضبط الأمور المالية في المديرية منعاً لتكرار حدوث حالات فساد كالتي ضبطت في المرحلة السابقة باختلاس ملايين الليرات السورية من معتمدة رواتب بالتواطؤ مع موظفين من الشطب والمحاسبة وموظفين من مديرية المالية الذين تم إيقافهم جميعاً من الجهات المختصة وأوقف على خلفيتها مدير التربية السابق وأنهي تكليفه، ومن تلك الإجراءات تفعيل دور معاوني مدير التربية في مختلف الجوانب وخاصة منها المالية من أجل أن يتحمل كل موظف المسؤولية الملقاة على عاتقه، كما تمت إعادة كل أوامر الصرف الصادرة مؤخراً من دائرة المحاسبة من أجل التدقيق والتمحيص وإصلاح الخلل الموجود فيها مثل رقم الحساب واسم المصرف وعدد مرفقات أمر الصرف واستكمال تواقيع جميع المسؤولين عن إصدار أوامر الصرف التي فاق عددها ٣٠٠ أمر صرف، وجرى تكليف موظف لتوثيق أرقام أوامر الصرف مع ذكر صاحب الاستحقاق والمبلغ المطلوب من أجل تلافي الأخطاء السابقة مثل تكرار أسماء أو مدارس وهمية وغيرها، إضافة إلى توجيه دائرة الرقابة الداخلية من أجل متابعة عمل جميع المعتمدين والموظفين القائمين على عملية صرف الأجور والتعويضات من أجل تفعيل دور الرقابة الداخلية والوقوف على حالات الخلل التي قد تحصل مستقبلاً ومعالجتها في حينها وبشكل فوري قبل أن تتفاقم، وأشار القادري إلى البدء بعملية تدعيم دوائر مديرية التربية بكوادر ودماء جديدة وخاصة الدوائر التي تمثل عصب التربية مثل المناهج الإدارية والمحاسبة وغيرها.
تجدر الإشارة إلى أن ضبط وتصحيح آليات العمل في مديرية تربية درعا تتم بمتابعة وإشراف مباشر من وزارة التربية التي أبدت استعدادها لتذليل أي صعوبات قد تعترض حسن سير العملية التربوية والأمور الإدارية والمالية.

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة انسانية غير متحيزة و حيادية و مستقلة، متواجدة بشكل مستمر في سورية منذ عام ١٩٦٧ . تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل وثيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري و تدعمه لتقديم الطعام و مياه الشرب و الرعاية الصحية إضافة الى اشكال أخرى من المساعدات الاغاثية للاشخاص المتضررين من النزاع. تقوم اللجنة الدولية أيضا بزيارة المحتجزين و تساعدهم على التواصل مع عائلاتهم كما تقوم بتقديم هذه الخدمة للعائلات التي فرقها القتال

يعلن مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية عن حاجته إلى توظيف :

فني أطراف صناعية
مقر العمل في حلب

المهام الأساسية :
- أداء جميع الواجبات السريرية اللازمة لتقديم خدمات الأطراف الصناعية المناسبة مثل: تقييم المرضى، أخذ القياسات، الصب، تعديل نموذج الجص، التسامد، تركيب وتوصيل الأجهزة.
- أداء جميع الواجبات التقنية اللازمة لتصنيع أجهزة الاطراف الصناعية بجودة عالية بما في ذلك: الاستخدام الصحيح للمكونات المختلفة من ثم تجميع وانهاء الأجهزة.
- أداء جميع الواجبات المتعلقة بمتابعة حالة المريض.

الشروط المطلوبة:
- خريج معهد التدريب المهني أو شهادة خبرة.
- ٢-٣ سنوات خبرة في مجال مشابه.
- معرفة أساسية باللغة الانكليزية.
- القدرة على العمل بشكل مستقل.

مكان العمل: حلب
لغة العمل الاساسية: الإنكليزية
آخر تاريخ للتقديم: ٢٠١٥/١٢/١٢
يرجى من المهتمين إرسال ملفاتهم (السيرة الذاتية و رسالة التحفيز و شهادات الخبرة) الى:
اللجنة الدولية للصليب الاحمر: أبو رمانة، شارع مصر، ساحة الروضة، دمشق أو صندوق البريد: ٣٥٧٩ دمشق
أو مكتب اللجنة الدوليه للصليب الأحمر في حلب: بناء موريس آصلو، مقابل ثانوية جورج سالم، شارع الفيصل

بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org موضوع الإيميل:
« فني أطراف صناعية_حلب»

سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.
تستبعد طلبات التوظيف المقدمة بغير اللغة الإنكليزية أو في حال عدم اكتمالها.

ICRC

The International Committee of the Red Cross (ICRC) is an impartial, neutral and independent humanitarian organization, which has been permanently present in Syria since 1967. The ICRC works closely and supports the Syrian Arab Red Crescent (SARC) organization to provide food, water, healthcare and other forms of relief assistance to people affected by the fighting. The ICRC also visits people detained and helps them to stay in contact with their families. This service is also provided to families separated as a result of the fighting.

ICRC Syria is seeking to recruit a:

Skilled Worker / Physical Rehabilitation Center
Based in Aleppo

Main responsibilities
- Perform all clinical duties necessary to provide appropriate Ortho-Prosthetics services such as: assessment of patients, measurements and casting, modification of the plaster model, bench and static / dynamic alignment, fitting and delivery of the devices
- Perform all technical duties necessary to manufacture quality and appropriate Ortho-Prosthetics devices including: correct use of different components, assembly and finishing of the devices
- Perform all duties related to patient›s follow-up

Minimum Qualifications:
- Technical vocational training/school or professional diploma
- 2 - 3 years' work experience in similar function
- Good knowledge of spoken English
- Capacity to work independently

Working base : Aleppo
Working language : English
Deadline for applying: **12/12/2015**

Interested candidates are requested to send their complete files in English (CV, motivation letter and references) to:
International Committee of the Red Cross (ICRC) Abu Romaneh, Masr Street, Rawda Square, Damascus or P.O.Box: 3579 Damascus

Or Maurice Aslo Bulding, in front of George Salem school, Faisal Street, Aleppo

Candidates can email their files to : dam_hr_services@icrc.org, email subject:
" Skilled Worker / Physical Rehabilitation Center _ Aleppo"

Only short-listed candidates will be contacted.
Incomplete files or applications in a language other than English will be rejected.